



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

سياسة إسبانيا وأثرها في هجرة الموريسكيين إلى أمريكا اللاتينية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

روكن محمود حسي

إشراف:

أ.د: حسام جميل النايف

فهرس المحتويات

3.....	الفصل الأول
3.....	التحولات السياسية والدينية في الأندلس بعد سقوط غرناطة 1492م
3.....	1. أوضاع الأندلس قبيل سقوط غرناطة 1492م:
6.....	2. نشأة المصطلح الموريسكي وتطور القضية الموريسكية:
6.....	2. 1. نشأة المصطلح الموريسكي:
8.....	2. 2. تطور القضية الموريسكية:
10.....	3. سياسة الإسبان تجاه الموريسكيين:
15.....	4. ثورات الموريسكيين الأسباب والأحداث والنتائج:
15.....	4. 1. الأسباب الدينية:
16.....	محاكم التفتيش:
18.....	مبدأ التقية:
19.....	4. 2. الأسباب الاقتصادية:
22.....	4. 3. الأسباب الثقافية:
23.....	4. 4. ثورة حي البيازين 1499م:
26.....	4. 5. ثورة جبل البشرات الأولى 1499-1500م:
28.....	4. 6. ثورة بلنسية 1526م:
30.....	4. 7. ثورة غرناطة الكبرى (البشرات الثانية) 1568-1571م:
32.....	5. الطرد النهائي للموريسكيين خارج الأندلس 1609م:
32.....	5. 1. الترحيل الداخلي: مقدمة للطرد الشامل (1570م):
33.....	5. 2. الطرد النهائي (1609-1614م):
35.....	قائمة مصادر ومراجع الفصل الأول:

الفصل الأول

التحولات السياسية والدينية في الأندلس بعد سقوط غرناطة 1492م

عقب سقوط مملكة غرناطة¹ عام 1492م، آخر معاقل المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية، دخلت الأندلس مرحلة جديدة من التحولات السياسية والدينية والاجتماعية، كان أبرز مظاهرها ظهور فئة "الموريسكيين"؛ وهم المسلمون الذين بقوا في الأراضي الإسبانية بعد انتهاء الحكم الإسلامي، وأُجبروا على اعتناق المسيحية تحت ضغط السلطات الإسبانية ومحاكم التفتيش.

لقد شكّل الموريسكيون امتدادًا حضاريًا وثقافيًا للوجود الإسلامي في الأندلس، إلا أن وجودهم أصبح محل شك ومراقبة دائمة من قبل الدولة الإسبانية، التي سعت إلى طمس هويتهم الدينية واللغوية، وفرض الاندماج القسري في المجتمع المسيحي. وقد مرّ الموريسكيون بمراحل متعددة من القمع والتضييق، بدءًا من التصيير الإجباري، مرورًا بالملاحقات والمحاكمات، وصولًا إلى الطرد الجماعي في أوائل القرن السابع عشر.

يتناول هذا الفصل أوضاع الأندلس قبل سقوط غرناطة، ويستعرض سياسة الإسبان تجاه الموريسكيين كما يسلط الضوء على الممارسات القمعية التي مارسها الإسبان وموقف الموريسكيين منها، وثوراتهم المتفرقة ضد السلطة الإسبانية.

1. أوضاع الأندلس قبيل سقوط غرناطة 1492م:

بعد سقوط معظم المدن الأندلسية في أيدي الممالك المسيحية، بقيت إمارة غرناطة كآخر معقل للمسلمين. تأسست فيها الدولة النصرية² (أو دولة بني الأحمر) على يد محمد بن يوسف بن نصر عام 1238م،

¹ غرناطة: إمارة إسلامية تأسست على يد ابن الأحمر سنة 1238 بعد معركة العقاب وسقوط دولة الموحدين تقع في جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية، وعاصمتها مدينة غرناطة استمرت مملكة غرناطة حتى عام 1492م. عنان. (1966). ص: 245.

² الدولة النصرية: وهي آخر أسرة إسلامية حكمت في الأندلس حكمت غرناطة في أواخر العصر الإسلامي حتى سقوطها في عصر آخر ملوك بني الأحمر أبو عبد الله محمد عام 1492م، أسس محمد بن يوسف بن نصر دولة بني الأحمر في غرناطة

وحكمت الأندلس الصغرى وعاصمتها غرناطة حتى عام 1492م³. على الرغم من الظروف الصعبة، استطاعت هذه الدولة الصمود لأكثر من قرنين ونصف، وشهدت ازدهاراً حضارياً كبيراً، حيث لا يزال قصر الحمراء شامخاً كشاهد على عظمتها. وأصبحت غرناطة الملاذ الأخير لمسلمي الأندلس الذين تعرضوا للاضطهاد والطرده من مدنهم الساقطة.

عانت الدولة النصرية طوال تاريخها من ضغوط وصراعات متواصلة، سواء من الممالك المسيحية الطامعة في القضاء على الوجود الإسلامي، أو من النزاعات الداخلية حول السلطة والخلافة⁴. ورغم قدرتها على التغلب على هذه التحديات لفترة طويلة، إلا أن ضعفها بدأ يتزايد بعد عهد السلطان محمد الخامس. فدخلت الدولة في فترة من الصراعات الداخلية الحادة، التي أدت إلى انقسامها وتدهورها، كما حدث في عهد أبي الحسن علي بن سعد النصري عندما تمرد أخوه عبد الله محمد بن سعد "الزغل"⁵ وتفرّد بحكم مالقة، مما زاد من وهنها⁶.

وفي عام 1469م (874هـ)، وقع حدث مفصلي غير موازين القوى في شبه الجزيرة الإيبيرية وهو زواج فرديناند **Fernando**⁷ ملك أراغون⁸ من إيزابيلا **Isabella**⁹ ملكة قشتالة¹⁰. وقد أدى هذا الزواج إلى توحيد

جامعاً تحت حكمه ما تبقى من التراث الأندلسي، رأى فيه الأندلسيون الأمل في إنقاذ الأندلس من الانهيار واختار غرناطة لتكون عاصمة لملكه استمرت مملكة حوالي القرنين ونصف من 1232م إلى 1492م. Rachel. (1992). P:23-26.

³ ابن الخطيب. (1973). ج:1، ص:39.

⁴ حاملة. (2000). ص:561.

⁵ الزغل: هو أبو عبد الله محمد الثاني عشر شقيق أبي الحسن علي بن سعد المعروف باسم الزغل في المصادر التاريخية، عرف بشجاعته وبسالته، كان حكمه من سنة 888هـ / 1483م إلى غاية 982هـ / 1074م، استسلم وغادر الأندلس نحو تلمسان. الحجى. (1981). ص:568.

⁶ مجهول. (2002). ص:2.

⁷ الملك فرديناند **Fernando** (1452-1516م): هو فرديناند الخامس ولد في أراغون سنة 1452م ابن خوان الثاني أصبح ملك على صقلية سنة 1468م وعلى أراغون 1479م، وفي عهده احتلت غرناطة عام 1492م. الزوبعي. (د.ت). ص:44.

⁸ أراغون: كانت مملكة قديمة في شرق شبه الجزيرة الإيبيرية، وتشير الأرقام إلى العصر الحديث للحكم الذاتي من أراغون (أراغون)، في إسبانيا، ويجب عدم الخلط بين مملكة أراجون وتاج أراغون، التي كان مملكة أراغون عضواً فيه جنباً إلى جنب مع سائر الأقاليم مثل مملكة فالنسيا وإمارة كاتالونيا، وتشترك جميعاً في نفس الملك. القلقشندي. (1915). ج:5. ص:416.

⁹ الملكة إيزابيلا **Isabella** (1451-1504م): ولدت سنة 1451م ابنة هنري الرابع تزوجت فرديناند الخامس أمير أراغون سنة 1469م توفيت عام 1504م، بجاوي. (2004). ص:33.

¹⁰ قشتالة: إقليم عظيم بالأندلس، قصبته اليوم طليطلة. وجميعه اليوم بيد الإفرنج. الحموي. (1977). ج:4، ص:352.

المملكتين وظهر قوة سياسية وعسكرية مسيحية جديدة وموحدة، أثرت سلبيًا وبشكل حاسم على آخر معاقل المسلمين في غرناطة¹¹.

اتسمت سياسة الملكين الكاثوليكين بطابع ديني كاثوليكي غالب، حيث تحالفا مع الكنيسة البابوية واتخذوا من الوحدة الإسبانية صبغة دينية خالصة. كان هدفهما الأسمى هو إكمال حركة الاسترداد والقضاء التام على الحكم الإسلامي في الأندلس، ليس فقط بالسيطرة على الأراضي، بل أيضًا بمحاولة تغيير عقيدة المسلمين ونشر الكاثوليكية بكافة الوسائل. ومع توحيد قشتالة وأراغون، أصبحت مملكة غرناطة هي العائق الأخير أمام استكمال الوحدة الإسبانية. وبعد اقتسام الصلاحيات بينهما، انصرف الملكان الكاثوليكيان بكل قوتهم السياسية والعسكرية للقضاء على آخر معقل للمسلمين. فبعد حصار دام سبع سنوات، سقطت غرناطة في يد القوات المسيحية الموحدة، واستولوا على قصر الحمراء عام 897هـ / 1492م¹².

في 2 تشرين الثاني 1492م، دخل الملكان الكاثوليكيان غرناطة، وسرعان ما نقضا وخرقا بنود اتفاقية التسليم التي تضمنت ضمان الأمان للمسلمين في أنفسهم وأهليهم وأموالهم، مع بقائهم في أماكنهم وعدم التعرض لدورهم وعقاراتهم، مع منع المسيحيين من دخول بيوتهم أو التدخل في شؤونهم¹³. ولم يكن لليهود ولاية على المسلمين في أي جانب من جوانب الحياة أو الضرائب أو السلطة¹⁴، كما تولى القضاء قاضٍ مسلم يختص بالفصل بينهم وحدهم وتُحترم أحكامه حتى لو اعترض عليها المسيحيين. ولم يكن الإسبان أن يجبروا المسلمين على دخول الكنائس أو حمل رموز دينية تخالف عقيدتهم، إضافة إلى إعفاء المسلمين من الضرائب والمغارم لفترة زمنية محددة¹⁵.

¹¹ فيشر. (1999). ص:74.

¹² مؤنس. (1997). ص:404. يحيى. (1999). ص:59-76. جمال الدين. (1991). ص:3.

¹³ حومد. (1988). ص:149-150.

¹⁴ يحيوي (2004). ص:238-241.

¹⁵ مظهر. (1947). ص:21.

كان عدد مسلمي مملكة غرناطة آنذاك يقدر بأكثر من مليوني نسمة، منهم حوالي نصف مليون في العاصمة غرناطة وحدها، مما جعلها من أكبر التجمعات السكانية في أوروبا. ويسقوطها، مثل تأسيس هذه المملكة الإسبانية الموحدة الضربة القاسمة للتواجد الإسلامي في الأندلس، وطي صفحة من التاريخ الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية¹⁶.

وبعد سقوط مملكة غرناطة عام 1492م، تصاعدت وتيرة الاضطهاد، وتعرض المدجنون¹⁷ لسياسة التصير الإجباري. وانقسم المدجنون إزاء هذا الضغط إلى فريقين: فمنهم من تنصر ظاهرياً، ومنهم من أثر التمسك بدينه الإسلامي سراً، مع إظهار النصرانية علانيةً (مبدأ التقية)، وذلك حفاظاً على أرواحهم وممتلكاتهم¹⁸. من هذا الواقع المعقد، نشأت "القضية الموريسكية" التي شكلت تحدياً كبيراً للمجتمع الإسباني آنذاك.

2. نشأة المصطلح الموريسكي وتطور القضية الموريسكية:

2. 1. نشأة المصطلح الموريسكي:

يُعد مصطلح "الموريسكيون" (Moriscos) أحد المصطلحات التاريخية التي تتسم بتعدد تعريفاتها واختلاف مفاهيمها بين الباحثين. فقبل ظهور هذا الاصطلاح، كان يُشار إلى هذه الفئة من المسلمين، الذين استوطنوا شبه الجزيرة الإيبيرية لقرون عديدة منذ الفتح الإسلامي في القرن الثامن الميلادي وحتى سقوط غرناطة عام 1492م، باسم "مسلمو الأندلس"¹⁹.

¹⁶ الحميد. (1993). ص:26.

¹⁷ المدجنون: هم المسلمون الذين بقوا في أماكنهم التي سيطرت عليها الإسبان، وكان ذلك بسبب ضعفهم أو عدم قدرتهم على الرحيل والهجرة، أو بسبب ما كان لهم من ممتلكات وأراضي فضلوا الإقامة بجانبها، أو بسبب بعض الإغراءات التي تعرضوا لها من قبل النبلاء والأشراف للخدمة في ضياعهم وقصورهم، وقد ظلوا محتفظين بدينهم الإسلامي وثقافتهم العربية الإسلامية ويعيشون في المجتمع المسيحي في أحياء خصصت لهم في أكثر من مائة مدينة كمواطنين من الدرجة الثالثة. دويرات. (1993). ص:9.

¹⁸ عنان. (1966). ص: 62.

¹⁹ الكحل، وكروم (2018). ص:121.

ظهر مصطلح "المورييسكيون" لأول مرة في المجتمع الإسباني بعد سقوط مملكة غرناطة عام 1492م، والذي مثل نهاية الوجود الإسلامي السياسي في الأندلس. وفي أعقاب هذا الحدث، فرض الملكان الكاثوليكيان، إيزابيلا وفردناند، سياسات تتصير قسرية على المسلمين الباقين في شبه الجزيرة. عُرف هؤلاء المنتصرون قسراً في البداية باسم "المسيحيين الجدد" لتمييزهم عن المسيحيين الأصليين. وقد ظل هذا الاسم مستخدماً حتى منتصف القرن السادس عشر تقريباً، حيث بدأ يحل محله مصطلح "المورييسكيون"²⁰.

أما من الناحية اللغوية، يُعدّ مصطلح "المورييسكي" (Morisco) لفظاً إسبانياً، وهو تصغير لكلمة "مورو" (Moro) تعود كلمة "مورو" في أصلها إلى اللاتينية "Mauri" والإغريقية "Amaurus" التي كانت تشير إلى مجموعات ذات بشرة داكنة أو شديدة السمرة. والتي حملت دلالات سلبية واضحة، حيث كان يُقصد به التقليل من شأنهم والإساءة إليهم، بل واعتبر البعض أن ترجمته تعني "المسلمين المنبوذين" أو "المسلمين الصغار". بذلك شكل المورييسكيون فئة، تكونت في أعقاب سقوط مملكة غرناطة عام 1492م وخضوع ما تبقى من المجتمع الأندلسي للسلطة الإسبانية. وقد خضعت هذه المجموعة لسياسات تتصير قسري ممنهجة على مدى قرن تقريباً، بهدف دمجهم بالكامل في النسيج الاجتماعي والديني المسيحي لإسبانيا، وهي محاولات لم تحقق أهدافها المرجوة، وقد وصلت هذه السياسات إلى منعطف حاسم في عام 1609م، مع إصدار الملك فيليب الثالث Philip III²¹ مرسوماً يقضي بالطرد النهائي للمورييسكيين من كافة الأراضي الإسبانية. بعد فشل جهود تحويلهم دينياً، بالإضافة إلى شكوكهم العميقة والمتواصلة في ولائهم السياسي والاجتماعي²². نتج عن هذا المرسوم عملية تهجير قسري واسعة النطاق، أدت إلى نزوح جماعي عبر الطرق البرية والبحرية، لا سيما من السواحل الإسبانية باتجاه شمال إفريقيا. حيث توزع المورييسكيون في مناطق جغرافية متعددة، شملت المغرب وتونس والجزائر، وأجزاء من فرنسا،

²⁰ كاظم، الغزالي، وحسين (2017). ص: 20-21.

²¹ الملك فيليب الثالث Philip III: ابن شارل الخامس حكم بين 1598-1621م، تولى الملك بعد الملكين الكاثوليكين فردناند وإيزابيلا وشارل الخامس ثم فيليب الثاني، فهو إذن آخر الملوك بالنسبة لتاريخ التواجد المورييسكي بإسبانيا، وفي عهده تم إصدار قرار طرد المورييسكيين سنة 1609م، يحيواي. (2004). ص: 67.

²² حمادي (1989). ص: 50-51.

مع وصول أعداد منهم إلى **العالم الجديد**²³، مما يوضح الأبعاد الواسعة لشتاتهم الديموغرافي، ومن الضروري التمييز بين مصطلح "الموريسكيين" ومصطلح "المدجنين"، على الرغم من أن بعض المؤرخين قد يميلون إلى الخلط بينهما. فالمدجنون هم المسلمون الذين بقوا في المناطق التي فتحها المسيحيون في شبه الجزيرة الإيبيرية قبل عمليات التصير القسري، سواء كانوا أسرى حرب، مهاجرين من الجنوب، أو مقيمين في مناطق خاضعة للسلطة المسيحية. وقد تميز المدجنون بقدرتهم على الحفاظ على عقيدتهم الإسلامية والالتزام بتعاليمها الدينية إلى حد كبير في ظل الحكم المسيحي. أما الموريسكيون، فهم يمثلون المرحلة اللاحقة، حيث أُجبروا على اعتناق المسيحية ظاهرياً، وهو ما جعل مصطلح "الموريسكي" يحمل دلالات سلبية ومهينة، ويشير إلى بداية مأساة جديدة لهذه الطائفة²⁴.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات الأندلسية الموريسكية قد تلاحت واندمجت مع بعضها البعض في مواطنها الجديدة، وأصبح من الصعب تمييز طائفة منها عن الأخرى بشكل قاطع. فكان الكل يُعرف بالأندلسيين.

2. تطور القضية الموريسكية:

شكل سقوط غرناطة عام 1492م نقطة تحول جذرية في تاريخ المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية. فعلى الرغم من أن معاهدة التسليم الموقعة بين آخر حكام بني نصر والملكين الكاثوليكين، فرديناند وإيزابيلا، تضمنت بنوداً واضحة تضمن للمسلمين حريتهم الدينية وأمنهم الشخصي والمادي، إلا أن هذه الضمانات سرعان ما تآكلت بفعل سياسة دينية وقومية جديدة تبنتها الدولة الإسبانية الموحدة²⁵. ففي المرحلة الأولى التي أعقبت التسليم مباشرة، اتسمت السياسة الإسبانية بنوع من التسامح الحذر، حيث حاول كبير أساقفة غرناطة، هيرناندو دي تالافيرا (Hernando de Talavera)²⁶، تطبيق نهج تدريجي قائم على الإقناع والوعظ لتحويل المسلمين إلى

²³ **العالم الجديد**: القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

²⁴ الكحل، وكروم (2018). ص:123.

²⁵ حتاملة (1980). ص:61.

²⁶ **هيرناندو دي تالافيرا Hernando de Talavera**: وهو رئيس أساقفة غرناطة (1428-1507) تخرج هيرناندو في اللاهوت من جامعة سالامانكا، وأصبح رئيس دير برادو قرب بلد الوليد ورويال، كان هيرناندو أيضاً المسؤول المالي للسالامانكا أسقفية (1483-1485)، وأصبح أسقف على أفلا (1485-1492)، ورئيس أساقفة غرناطة (1493-1507). P:15-22. Talavera.(1961)

المسيحية. إلا أن هذا النهج لم يلبّ طموحات المؤسسة الدينية والسياسية التي كانت تسعى إلى تحقيق وحدة دينية كاملة في المملكة²⁷. وبحلول عام 1499م، مثل وصول الكاردينال فرانسيسكو خيمينيس دي سيسنيروس²⁸ (Francisco Jiménez de Cisneros) بداية مرحلة جديدة اتسمت بالشدة. حيث اتبع الكاردينال سياسة منهجية تهدف إلى تفكيك البنية الدينية والثقافية للمجتمع المسلم، واستهدف بشكل مباشر النخبة من الفقهاء والأعيان، ممارساً عليهم ضغوطاً شديدة للاعتناق القسري للمسيحية، ليكونوا نموذجاً يُحتذى به²⁹. وقد تزامنت هذه السياسة مع إجراءات رمزية ومادية بالغة الأثر، كان أبرزها الأمر بإحراق كميات هائلة من الكتب العربية والمخطوطات الإسلامية في الساحات العامة. لم يكن هذا الإجراء مجرد عمل عدائي، بل كان استراتيجية ممنهجة تهدف إلى محو الذاكرة الثقافية والدينية للمسلمين وقطع صلتهم بمصادر عقيدتهم وتراثهم الفكري، مما يسهل عملية دمجهم القسري في المجتمع الكاثوليكي³⁰. وقد أدت هذه الإجراءات القمعية إلى اندلاع انتفاضات شعبية في غرناطة، والتي وجهت بعنف شديد من قبل السلطات. واستُخدمت هذه الانتفاضات كذريعة سياسية وقانونية للتخلي رسمياً عن بنود معاهدة التسليم. ونتيجة لذلك، تم إعدام العديد من المسلمين، وأُجبر ما يقدر بخمسين ألف مسلم على التعميد، فيما يمكن اعتباره أول عملية تنصير جماعي واسعة النطاق.

باتت قضية المسلمين الأندلسيين، التي عُرفت بـ "الموريسكيين"، واضحة المعالم. واستُغلت انتفاضاتهم المتفرقة كذريعة لفرض خيار لا مفر منه عليهم: إما التنصير أو النفي القسري. وقد تجسد هذا التوجه في قانون عام 1502م الذي فرض على جميع المسلمين في مملكة قشتالة إما اعتناق المسيحية أو مغادرة الأراضي³¹.

²⁷ إيرينال (2006). ص: 126.

²⁸ فرانسيسكو خيمينيس دي سيسنيروس Francisco Jimenez de Cisneros: ولد عام 1436م/840هـ، ويعد من أبرز وأهم الشخصيات تأثيراً في عصره وأصبح من أعظم رجال الكنيسة، وفي بداية حياته تطرق إلى تعلم اللغة العربية، وظل فترة طويلة يعيش عيشة متقشفة وذلك لكي يكون قدوة حسنة للربان، وفي عام 1499م/905هـ عينه البابا مسؤولاً عن كل الرهبان في قشتالة، كان قاسياً متصلباً، وخاض الحروب ضد المسلمين، وتوفي عام 1517م/923هـ. تشارلس لي. (1988). ص: 66.

²⁹ جمال الدين (1991). ص: 36.

³⁰ حتاملة (1980). ص: 61.

³¹ بيريز (2011). ص: 61-62.

لقد تحولت وعود التسامح والضمانات التي قطعها الإسبان في معاهدات الاستسلام إلى حبر على ورق، حيث اعتبرها مجلس المسؤولين باطلة المفعول. وهكذا، بدأت رحلة القضاء الشامل على الوجود الإسلامي في الأندلس، عبر التنصير والتهجير القسريين وتدمير كل ما يربط المسلمين بهويتهم ودينهم.

3. سياسة الإسبان تجاه الموريسكيين:

شكل النصف الأول من القرن السادس عشر في إسبانيا، مرحلة حاسمة في تطور السياسات الحكومية تجاه الموريسكيين. بعد سنوات من الضغوط المتزايدة، وقد اتخذت هذه السياسات منحى أكثر صرامة وتعتيماً، حيث تبنت الدولة الإسبانية نهجاً مركباً يهدف إلى تحقيق الوحدة الدينية والثقافية للمملكة من خلال القضاء على الهوية الإسلامية للموريسكيين ودمجهم بالكامل في النسيج الكاثوليكي. وقد اتسمت هذه المرحلة بالازدواجية، فبينما تداخلت فيها أدوات القمع الصريح والتنصير القسري، ظهرت أيضاً مظاهر من التسامح الظاهري والإدماج المشروط، في محاولة لإعادة تشكيل هوية هذه الجماعة بما يتوافق مع التصور الكاثوليكي للدولة الموحدة³².

ففي عام 1524م، شهدت السياسة الإسبانية تحولاً جذرياً، بعد أن حصل الإمبراطور شارل الخامس Charles V³³ على مرسوم بابوي من البابا كليمنت السابع بمنح محاكم التفتيش الإسبانية سلطة واسعة وغير مسبقة للإشراف على عمليات تعميد المسلمين قسراً، مما أضفى شرعية كنسية على سياسة الإكراه الديني. ولم تكن هذه العمليات تهدف إلى تنصير حقيقي قائم على الإقناع والإيمان العميق، بل كانت مجرد إجراء شكلي يفترض إلى أي تعليم ديني جاد لمبادئ المسيحية. حيث كان هذا الإجراء بمنزلة إعلان واضح بأن الدولة لن تتسامح بعد الآن مع الوجود الإسلامي العلني³⁴.

³² حتاملة. (1980). ص:60.

³³ الإمبراطور شارل الخامس Charles V: ولد في 24 شباط بمدينة غينيت وهو الابن الكبير لفليب الجميل من زوجته خوانا القشتالية الملقبة بالمعنوة، تولى حكم إسبانيا ما بين (1516-1556م) وتولى بعد وفاة جدة مكسمليان في 28 حزيران 1519م عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة ولقب شارل الخامس، تنازل عن عرشه عام 1556م بعد أن انهكته الحروب والمشاكل الداخلية، قسم أملاكه بين ابنه فيليب وأخيه فرديناند ولم يبق له سوى لقب الإمبراطور الذي أحتفظ به حتى وفاته في 21 أيلول 1558م. Kleinschmidt. (2002) vol.3.p:159.

³⁴ مصطفى (1990). ص:156.

كان التأثير الفوري لهذه السياسة هو الذي دفع أعداد كبيرة من الموريسكيين إلى الهجرة نحو سواحل شمال إفريقيا، بحثاً عن ملاذ آمن من الاضطهاد الديني المتزايد والحفاظ على هويتهم وعقيدتهم. وقد عكست هذه الهجرات المبكرة عمق الرفض الموريسكي للسياسات الجديدة، وأشارت إلى أن التصير القسري لن يمر دون مقاومة، فقد قامت احتجاجات واسعة من قبل الموريسكيين الذين عبّروا عن رفضهم لهذه الممارسات التعسفية. دفعت هذه الاحتجاجات، بالإضافة إلى إدراك السلطات لعدم جدوى النهج السابق في تحقيق التحول الديني العميق حيث كان الموريسكيون يمارسون شعائهم سرّاً، إلى عقد اجتماع خاص لرجال الدين ومستشاري الملك. خلص هذا الاجتماع إلى أن التعميد القسري المجرّد لم يعد كافياً، وعليه، تم اعتماد مجموعة من السياسات الأكثر شمولية ودهاءاً، والتي استهدفت ليس فقط الجانب الديني بل الجوانب الثقافية والاجتماعية للموريسكيين بهدف استئصال هويتهم، فتم نقل مقر محاكم التفتيش من بلدة جيان إلى مدينة غرناطة، وهي منطقة ذات كثافة موريسكية عالية وشهدت تاريخاً طويلاً من الوجود الإسلامي. وذلك بهدف تعزيز السيطرة المباشرة على الموريسكيين وضمان تطبيق أشد صرامة للقرارات ومراقبة أكبر لأنشطتهم، كما صدر عفو عام عن جميع "الشُرور والمغالطات" المرتكبة ضد الإيمان الكاثوليكي حتى عام 1526م³⁵. هذا العفو، الذي بدا كبادرة تسامح، كان في الواقع تكتيكاً لتهدة الأوضاع مؤقتاً وتمهيداً لفرض تطبيق أشد صرامة للقوانين لاحقاً دون التذرع بانتهاكات سابقة، حيث كان بمثابة "صفحة جديدة" يتم بعدها تطبيق القانون بحذافيره.

وقد تم فرض استخدام اللغة الإسبانية حصرياً، وحُظر التخاطب والكتابة باللغة العربية. التي لم تكن مجرد وسيلة تواصل للموريسكيين، بل كانت تمثل جوهر هويتهم الثقافية والدينية، فهي لغة القرآن الكريم، ولغة تراثهم الأندلسي العريق. وقد هدف هذا الإجراء إلى قطع صلتهم بماضيهم الإسلامي وتراثهم الثقافي، كما استُبدل اللباس التقليدي العربي والأندلسي بالزّي الإسباني، ومُنعت الأسماء الإسلامية، وحُظر ارتياد الحمامات العامة لتقويض الممارسات الدينية السرية للموريسكيين ومنعهم من أداء شعائهم حتى في الخفاء، حيث شدد البابا

³⁵ رزوق (1998)، ص: 79-81.

كليمنت السابع على ضرورة نفي كل من يرفض التخلي عن الإسلام خارج أراضي المملكة، مما أضاف بعداً آخر للتهديد والعقاب، وترك المورييسكيين أمام خيارين قاسيين: إما التنصير الظاهري أو الطرد³⁶.

وعلى الرغم من الإجراءات القمعية، حاولت السلطات الملكية الإسبانية، بشكل ظاهري، تقديم سياساتها كنموذج للمرونة والتسامح، بهدف إدماج المورييسكيين في المجتمع المسيحي. إلا أن هذا "التسامح الانتقائي" كان مشروطاً بالتخلي التام عن الهوية الإسلامية، الدينية والثقافية، وهو ما كان جوهر الرفض المورييسكي لهذه السياسات. فلم تكن محاكم التفتيش تهدف فقط إلى التنصير الفردي، بل سعت إلى اجتثاث الجماعة المورييسكية من جذورها عبر تفكيك بنيتها الاجتماعية والاقتصادية³⁷.

تركزت جهود محاكم التفتيش بشكل خاص على استهداف الزعماء والنخب الدينية والاقتصادية داخل المجتمع المورييسكي. فقد كان الهدف من هذا الاستهداف الممنهج هو إضعاف قدرتهم على المقاومة، وتشيتيت شمل الجماعة، وتقويض نفوذها³⁸.

ويرى المؤرخ جان القلي أن الأسباب الجوهرية لفشل مشروع التنصير الشامل في عهد شارل الخامس تكمن في عاملين رئيسيين:

1. ضعف قدرة رجال الدين الكاثوليك: افنقر رجال الدين إلى الأدوات والمنهجيات الفعالة لإقناع

المورييسكيين باعتراف المسيحية بشكل حقيقي وعميق. فلم تكن جهودهم تتجاوز التلقين السطحي، ولم يتمكنوا من اختراق الحاجز الثقافي والديني الراسخ لدى المورييسكيين.

³⁶ كاريخال (2012). ج:1. ص:174.

³⁷ حاملة. (1980). ص:60.

³⁸ كاريك (1983). ص:50.

2. رسوخ العقيدة الإسلامية: شكلت العقيدة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من وجدان الموريسكيين وهويتهم

الثقافية والتاريخية. وقد كانت هذه العقيدة متجذرة بعمق لقرون، مما جعلهم يقاومون أي محاولة لتغييرها أو استبدالها، حتى تحت أشد الظروف قمعاً³⁹.

وقد أسهمت الإجراءات الاستثنائية القمعية، التي فُرضت لضمان الالتزام الشكلي بالمسيحية، في تعميق الهوة بين السلطة والموريسكيين وزيادة رفضهم، فقد أُجبر الموريسكيون على إبقاء أبواب منازلهم مفتوحة أيام الجمع والأعياد المسيحية. وذلك بهدف التجسس على ممارساتهم الدينية والتأكد من عدم قيامهم بشعائهم الإسلامية سرًا، مما يمثل انتهاكًا صارخًا لخصوصيتهم، كما فُرض عليهم التخلي العلني عن كافة العادات والتقاليد الإسلامية، مثل الاحتفالات والأعياد والطقوس الاجتماعية، مما كان يمثل مسحةً لهويتهم الثقافية الجماعية، وقد تعرض سكان غرناطة، على سبيل المثال، لفرض ضرائب باهظة عليهم مقابل وعود بحماية ممتلكاتهم من المصادرة. مما يعكس استغلالًا اقتصاديًا يضاف إلى الاضطهاد الديني والثقافي، ويزيد من معاناتهم⁴⁰.

لم تكن ردود فعل الموريسكيين مجرد رفض سلبي أو استسلام، بل تطورت إلى استراتيجيات مقاومة متعددة الأوجه، تراوحت بين الصمود السري والتفاوض العلني والمقاومة المسلحة، فقد لجأت الجماعات الموريسكية إلى أساليب تفاوضية ودفاعية مع السلطات ومحاكم التفتيش. وقد قدموا عروضًا اقتصادية مغرية، مثل دفع ضرائب أو مبالغ مالية كبيرة، مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليهم، كالسجن أو مصادرة الأملاك. وقد اعتبر بعض المؤرخين الغربيين هذه الخطوة "تطورًا سياسيًا جديدًا للموريسكيين"، إذ تعكس قدرتهم على استخدام نفوذهم الاقتصادي كأداة للمساومة والتقليل من وطأة الاضطهاد⁴¹.

³⁹ القلي (1990). ص: 29-30

⁴⁰ لونغاس (2010). ص: 40.

⁴¹ بنتياز، بلانكو (1992). ج: 2، ص: 267.

لم يتردد الموريسكيون في حمل السلاح بعد أن استنفدوا كافة سبل التفاوض السلمي، وقد تقدموا بطلبات رسمية إلى الملك تضمنت حزمة من المطالب التي تعكس حرصهم الشديد على حماية وجودهم وهويتهم. فمن أبرز هذه المطالب كان ضمان الأمن والحماية، حيث طالبوا بعدم تعرض محاكم التفتيش لأرواحهم وممتلكاتهم لمدة أربعين عامًا، مما يعكس حاجتهم الماسة للأمان والاستقرار. وإلى جانب ذلك، شددوا على ضرورة الحفاظ على هويتهم الثقافية، مطالبين بعدم إجبارهم على التخلي عن زيهم أو لغتهم العربية خلال الفترة نفسها، وهو ما يبرز تمسكهم بجوهر ثقافتهم التي تميزهم. كما طالبوا بالاعتراف الاجتماعي من خلال تخصيص مقابر خاصة بهم ضمن المقابر المسيحية، لضمان كرامتهم حتى بعد الوفاة. وللحفاظ على استمرارية نسيجهم الاجتماعي، طلبوا السماح بتزاوج الأقارب حتى الدرجة الثانية لمدة أربعين عامًا، الأمر الذي يعكس حرصهم على عاداتهم وتقاليدهم التي تضمن تماسك جماعتهم. وفي سياق دعم قياداتهم الدينية، طالبوا بمنح الفقهاء الموريسكيين الأراضي والأمتعة التي كانت تُجمع كصدقة، لدعم استمرارية مؤسساتهم الدينية وضمان وجود مرجعية لهم. وأخيرًا، كان من أبرز مطالبهم حق الدفاع عن النفس، إذ طالبوا بالسماح لهم بحمل السلاح، وهو ما يعكس إدراكهم العميق للخطر الذي يحدق بهم وحاجتهم الماسة للدفاع عن أنفسهم في وجه الاضطهاد المتزايد⁴².

ورغم أن الملك لم يرفض هذه المطالب بشكل صريح في البداية، ربما لتهئية الأوضاع أو لاعتقاده بإمكانية استخدامها كمدخل لدمجهم تدريجيًا، إلا أن السياسات القمعية استمرت وتضاعفت، مما عزز شعور الجماعة بالعزلة والاضطهاد، ودفعهم نحو أشكال أعمق من المقاومة السرية.

كانت قد كشفت المواقف المتضاربة تجاه مرسوم التنصير عن ازدواجية الخطاب بين المؤرخين ورجال الدين في تقييم هذا الحدث التاريخي. فبينما وصفه المؤرخ ديورانت⁴³ (نقلًا عن مؤرخ إسباني معاصر لمرسوم التنصير) بأنه "أكبر حدث همجي في التاريخ"، ما يعكس النظرة الإنسانية لتبعاته الكارثية على الموريسكيين، اعتبره أحد أقطاب الكنيسة إنجازًا تاريخيًا عظيمًا لأنه كفل للبلاد "وحدة دينية شاملة"، لكن هذه الوحدة لم تكن

⁴² لونغاس (2010). ص: 40.

⁴³ ديورانت (د.ت). مج: 6، ج: 2، ص: 97.

سوى وهمية وسطحية؛ إذ لم تتجح السياسات القسرية في تغيير قناعات الموريسكيين الدينية الحقيقية. فقد استمروا في ممارسة شعائهم الإسلامية سرًا، حتى آخر يوم لهم في إسبانيا⁴⁴.

يمكن القول إن سياسة الإسبان تجاه الموريسكيين كانت تمثل مشروعًا سياسيًا ودينيًا طموحًا، يهدف إلى تحقيق "الوحدة الدينية الشاملة" لإسبانيا من خلال صهر الهوية الإسلامية للموريسكيين في بوتقة الكاثوليكية. وقد اتسمت هذه السياسة بالازدواجية، حيث جمعت بين التصير القسري والإجراءات القمعية الصارمة، وبين محاولات الإدماج الثقافي والتسامح الظاهري. إلا أن جوهر هذه السياسة كان قائمًا على الإكراه والإقصاء، مما أدى إلى فشلها الذريع في تحقيق أهدافها الأساسية. فالمقاومة الموريسكية، سواء كانت صامتة وسرية، أو تفاوضية واقتصادية، أو حتى مسلحة، أثبتت قوة الهوية الإسلامية ورسوخها في وجدان هذه الجماعة. لقد استمر الموريسكيون في الحفاظ على عقيدتهم وعاداتهم سرًا حتى نهاية وجودهم في إسبانيا، مما يؤكد أن سياسة الإسبان لم تفلح في القضاء على هويتهم، بل عززت من صمودهم وأدت في النهاية إلى مأساة الطرد الكبير فيما بعد.

4. ثورات الموريسكيين الأسباب والأحداث والنتائج:

4. 1. الأسباب الدينية:

عمدت السلطات الإسبانية المسيحية إلى توصيف هذه الفئة، متحولة من مصطلح "المدجنين" الذي كان يشير إلى المسلمين الخاضعين للحكم المسيحي مع احتفاظهم بهويتهم، إلى مصطلح "الموريسكيين" عقب قرارات التصير القسري. هذا التحول في التسمية لم يكن مجرد تغيير لفظي؛ بل كان يحمل دلالات سياسية وعقائدية عميقة، مدفوعًا بتوصيات محاكم التفتيش التي سعت إلى عزل الأقلية الإسلامية، واجتثاث ما تبقى من نفوذها في

⁴⁴ باتريك (1998). ص: 326-330.

شبه الجزيرة الإيبيرية. لقد كان هذا التصنيف الجديد بمثابة إعلان عن نية الدولة في محو الهوية الإسلامية وتذويبها قسراً⁴⁵.

محاكم التفتيش⁴⁶:

تأسست محاكم التفتيش الإسبانية في قشتالة في أواخر القرن الخامس عشر، وبدأت نشاطها الأولي باستهداف اليهود المنتصرين، حيث شككت في صدق تحولهم إلى المسيحية، مما أدى إلى طرد الآلاف منهم. ومع صدور مرسوم التعميد الإجباري للمسلمين عام 906هـ/1502م، وهو القرار الذي ألغى فعلياً معاهدة غرناطة ووضع حداً للوجود الإسلامي الحر، تحولت أنظار هذه المحاكم إلى المسلمين الجدد، أو "الموريسكيين". هذا التحول كان نقطة مفصلية، حيث أصبحت محاكم التفتيش الأداة الرئيسية لملاحقة هذه الفئة بصرامة متناهية. وقد تجلّى الطابع العقائدي والسياسي المزدوج لهذه السياسات في وصية الملك فرديناند إلى خليفته شارل الخامس، حيث دعاه صراحة إلى "اختيار محققين أكفاء ومخلصين للكاثوليكية، وتضييق الخناق على المسلمين"⁴⁷. هذه الوصية لم تكن مجرد توجيه، بل كانت إقراراً رسمياً باستراتيجية الاضطهاد الديني الشامل.

لم يقتصر انتشار محاكم التفتيش على إسبانيا فحسب، بل امتد نفوذها إلى دول أوروبية عدة مثل فرنسا وإيطاليا والنمسا ومملكة أراغون، حيث استُخدمت لمحاربة ما اعتُبر "كفراً وزندقة". أما في إسبانيا، فقد تحولت هذه المحاكم إلى أداة مركزية لملاحقة كل مسلم موريسكي⁴⁸، واختُرعَت فيها آلات تعذيب غير مسبوقة، جعلت من التحقيقات مساراً قاتلاً، ينتهي إما بالموت تحت التعذيب أو بالاعتراف القسري بتهمة مذبحة⁴⁹. وكانت التهمة

⁴⁵ يحياوي. (2004). ص:45.

⁴⁶ **محاكم التفتيش:** كان لمحاكم التفتيش تاريخ طويل في أوروبا فبعد انتشار الهرطقة في القرن العاشر الميلادي واستفحالها في القرن الثاني عشر سعت الكنيسة لاكتشاف المهرطقين، لكنها عجزت عن ذلك فأتجهت إلى استعمال العنف والتعذيب الذي ما محرم قبل ذلك، فأسس كل من البابا لوسيوس ثم أنوسينت الثالث في بداية القرن الثالث عشر هذه المحاكم التي استعملت القمع لمحاربة الأفكار المخالفة للكنيسة. عبيد. (1978). ص:39.

⁴⁷ هلايلي. (2010). ص:94.

⁴⁸ عنان. (1966). ص:328.

⁴⁹ الزويبي. (د.ت). ص:65.

المتكررة بحق الموريسكيين هي "إخفاء المعتقدات الإسلامية" أو "العودة إلى الإسلام"، ما يكشف عن استهداف ممنهج للهوية الدينية والثقافية، لا مجرد مخالفة دينية عرضية⁵⁰.

وقد وجدت محاكم التفتيش في الموريسكيين ميداناً خصباً لنشاطها، وذلك لأسباب عدة متداخلة. فمن ناحية، كانت التوترات السياسية المتصاعدة مع الدولة العثمانية تشكل هاجساً لدى السلطات الإسبانية، التي رأت في الوجود الإسلامي الداخلي تهديداً أمنياً محتملاً قد يتصل بالتهديد الخارجي⁵¹. فعلى سبيل المثال أرسلت السلطات العثمانية ست وثلاثين سفينة إلى السواحل الإسبانية لمساعدة المسلمين المتضررين من الاضطهاد الإسباني⁵². ومن ناحية أخرى، تأسست هذه المحاكم على منطق الاستيلاء غير الشرعي على أملاك المسلمين، إذ ارتبطت منذ نشأتها بجشع ديني ومادي. الذي تجلى بوضوح في مصادرة الممتلكات وإحراق الكتب العربية، خاصة بعد سقوط غرناطة، حيث صدرت مراسيم تُجبر الموريسكيين على تسليم مكتباتهم إلى السلطات⁵³، في محاولة لمحو أي أثر للهوية الثقافية والعلمية الإسلامية. فقد تحول الموريسكيون إلى رمز لعدو داخلي، يتم التكتيل به لأسباب عقائدية واقتصادية وسياسية.

لم تكتفِ محاكم التفتيش بالملاحقة والاحتجاز، بل اتبعت أساليب تعذيب وحشية وغير إنسانية لإجبار المسلمين على التنصر الكامل أو الهجرة القسرية. كانت هذه الأساليب تتجاوز مجرد الحصول على الاعترافات، لتصبح أدوات ترويع ممنهجة تهدف إلى كسر الإرادة، وتحطيم الروح المعنوية، ودفع الأفراد إلى التخلي عن دينهم قسراً. وقد كان من أبرز هذه الأساليب المروعة: صب الماء في فم الضحية حتى الاختناق. وغرز الدبابيس في الأعصاب الحساسة وحرق القدمين وتفتيت الأعضاء بطرق مؤلمة والدفن حياً، واستخدام آلات ضاغطة لتفتيت الهيكل العظمي⁵⁴.

⁵⁰ كارديك. (1983). ص: 94.

⁵¹ عنان. (1966). ص: 341.

⁵² رضوان. (1988). ص: 311.

⁵³ يحيوي. (2004). ص: 77.

⁵⁴ مظهر. (1947). ص: 96-97.

لم تكن هذه الأساليب مجرد وسائل تحقيق، بل كانت سياسات ممنهجة هدفت إلى محو الهوية الإسلامية عبر الألم الجسدي والنفسي الشديد.

مبدأ التقية:

أمام هذا القمع الشديد والتعذيب الممنهج، لم يجد الموريسكيون بُداً من اللجوء إلى مبدأ "التقية". تُعرف التقية في الفقه الإسلامي بأنها موقف شرعي يجيز إخفاء الإيمان والممارسات الدينية في حال الخوف الشديد من الأذى أو القتل. وقد تحولت التقية بالنسبة للموريسكيين إلى استراتيجية وجودية للبقاء؛ حيث مارسوا شعائهم الإسلامية سراً، في خفاء تام عن أعين محاكم التفتيش، بينما أظهروا التزاماً شكلياً بالمسيحية في العلن⁵⁵. هذا الازدواج في الممارسة لم يكن ضعفاً أو تخلياً عن الدين، بل كان شكلاً من المقاومة الذكية لواقع عدائي. لقد كانت التقية موقفاً سياسياً واجتماعياً يعكس تمسكهم العميق بهويتهم رغم محاولات الطمس الشرسة.

على الرغم من إصدار قوانين صارمة تهدف إلى دمج الموريسكيين قسراً في المجتمع المسيحي، إلا أن هذه السياسات فشلت فشلاً ذريعاً في اقتلاع جذورهم الثقافية والدينية. فقد ظلوا متمسكين بدينهم، وواصلوا ممارسة شعائهم في الخفاء، متحدّين بذلك القوانين التعسفية والاضطهاد المستمر. لقد عاشوا ازدواجية فريدة، حيث اتبعوا دينين في آن واحد: المسيحية علناً، والإسلام سراً⁵⁶، في نموذج غير مسبوق من المقاومة الثقافية والصمود. مما يؤكد أن الهوية العميقة لا يمكن محوها بمجرد المراسيم أو التعذيب.

تكشف تجربة الموريسكيين في الأندلس عن مشروع قمعي متكامل، هدف إلى محو الهوية الإسلامية من إسبانيا عبر أدوات التنصير القسري، والتعذيب الوحشي، والمصادرة المادية والثقافية. لقد كانت هذه السياسات تعبيراً عن تحالف بين السلطة السياسية والنفوذ الكنسي، مدفوعاً بنزعة إقصائية. ورغم شراسة هذه السياسات، فإن

⁵⁵ الصباغ. (1975). ص:125.

⁵⁶ يحيوي. (2004). ص:181.

الموريسكيين واجهوا ذلك بمزيج من التقية، والصمود، والتمسك بالثقافة، مما جعلهم نموذجاً تاريخياً فريداً للمقاومة الصامته والذكاء في وجه الاضطهاد الديني والسياسي.

4. 2. الأسباب الاقتصادية:

شكل المجتمع الموريسكي في الأندلس، كياناً حضارياً واقتصادياً فريداً ومزدهراً. فلم يقتصر تفوقهم على الجوانب الثقافية والعلمية فحسب، بل امتد ليشمل سيطرتهم على قطاعات اقتصادية حيوية، مثل الصناعة المتقدمة والتجارة النشطة، مما منحهم نفوذاً مالياً كبيراً⁵⁷. وقد تحول هذا الازدهار الاقتصادي، إلى نقطة توتر رئيسية، حيث أثار حفيظة السلطات الإسبانية والمسيحيين، الذين رأوا في ثروات الموريسكيين هدفاً مشروعاً للاستيلاء. وعليه، يميل العديد من المؤرخين إلى تفسير الصراع الإسباني ضد الموريسكيين، لا سيما في مراحله المتأخرة، على أنه حرب اقتصادية في جوهرها، تهدف إلى ابتزاز أموالهم ومصادرة ممتلكاتهم لتعزيز قوة التاج الإسباني ونفوذ النبلاء المسيحيين⁵⁸. وقد تجلت هذه النزعة الاقتصادية العدائية في سلسلة من السياسات والإجراءات القمعية التي نفذتها السلطات الإسبانية، والتي تصاعدت حدتها وتعسفها بشكل ملحوظ منذ القرن السادس عشر، مستخدمة محاكم التفتيش كأداة رئيسة لتحقيق أهدافها:

تصاعد الضغط الضريبي: كانت الضرائب المتزايدة إحدى الأدوات الأساسية لإضعاف القدرة الاقتصادية للموريسكيين. فقد فُرضت عليهم أعباء ضريبية تفوق بكثير ما كان يدفعه المسيحيون، مما أثر بشكل مباشر على قدرتهم على التراكم المالي والاستثمار. فعلى سبيل المثال، شهدت بعض الضرائب في منطقة قشتالة ارتفاعاً حاداً بلغ 14% بين عامي 1561 و1574م، وهو ما يمثل عبئاً ثقيلاً على مجتمع يعاني أصلاً من التمييز. وفي مدينة "قادس"⁵⁹، التي كانت تعتمد بشكل كبير على النقل التجاري، اشتكى سكانها في عام 1563م من أن

⁵⁷ الصباغ. (1975). ص:128.

⁵⁸ كاردليك. (1983). ص:107-108-109.

⁵⁹ قادس: قانس: بعد الألف دال مكسورة مهملة ثم سين كذلك: جزيرة في غربي الأندلس تقارب أعمال شذونة، طولها اثنا عشر ميلاً، قريبة من البرّ بينها وبين البر الأعظم خليج صغير قد حازها إلى البحر عن البر، وفي قادس الطلسم المشهور الذي عمل لمنع البربر من دخول جزيرة الأندلس. الحموي. (1977). ج:4، ص:290.

الضرائب المفروضة على تجارتهم منذ عام 1560م قد دمرت اقتصادهم بالكامل⁶⁰. هذه السياسات الضريبية لم تكن مجرد وسيلة لزيادة إيرادات الدولة، بل كانت استراتيجية متعمدة لإفقار الموريسكيين وتجريدتهم من مصادر قوتهم الاقتصادية.

المصادرة الممنهجة للممتلكات: تعد مصادرة الأملاك من أبرز مظاهر الصراع الاقتصادي. فقد استخدمت محاكم التفتيش، تحت غطاء محاربة الهرطقة، كأداة فعالة للاستيلاء على ممتلكات الموريسكيين. بين عامي 1550 و1570م، حيث كانت هذه المحاكم تصدر سنوياً ممتلكات ما يقرب من سبعين موريسكيًا، مما يشير إلى حجم العملية الممنهجة. وقد قدر المؤرخ الفرنسي لوي كارديك أن حوالي 10% من إجمالي الأملاك الموريسكية قد صودرت بشكل مباشر خلال هذه الفترة⁶¹. ولم تكن هذه المصادرات مجرد عقوبات فردية، بل كانت جزءاً من سياسة أوسع تهدف إلى تحويل الثروة من أيدي الموريسكيين إلى خزائن الدولة والنبلاء المسيحيين. حيث كانت العقوبات المالية، بما في ذلك مصادرة الأملاك، من أهم أساليب الابتزاز التي اتبعتها محاكم التفتيش لكسر شوكة الموريسكيين اقتصادياً.

الابتزاز المالي تحت غطاء "الردة": استُخدمت تهمة "الردة" (العودة إلى الإسلام بعد التنصر القسري) كذريعة قانونية لفرض عقوبات مالية باهظة، مما كشف عن الطابع الاقتصادي لمحاكم التفتيش. حيث كان الموريسكيون الذين تثبت في حقهم هذه التهمة يواجهون خيارين قاسيين: إما مصادرة جميع أملاكهم، وهو ما يعني تدميرهم اقتصادياً، أو دفع إتاوة سنوية باهظة تبلغ ألفين وخمسمائة مثقال لديوان التفتيش. وفي عام 1501م كان الخيار المتاح هو التنصر أو دفع مبلغ قدره عشرة "دولبات"، وهو مبلغ كبير بالنسبة للكثيرين. وبسبب عدم قدرة العديد منهم على دفع هذه الغرامات الباهظة، اضطروا إلى اعتناق المسيحية ظاهرياً (تقية) لتجنب الخسائر المالية الفادحة، مما يؤكد أن الهدف الأساسي لم يكن دينياً بحثاً، بل كان اقتصادياً بامتياز⁶².

⁶⁰ إيرنال. (2006). ص:114.

⁶¹ كارديك. (1983). ص:109.

⁶² طه. (2004). ص:232.

الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة: كانت الأراضي الزراعية، خاصة الخصبة منها، هدفًا رئيسيًا للمصادرة، نظرًا لقيمتها الاقتصادية الكبيرة. ففي عام 1559م، تم انتزاع العديد من الأراضي الواسعة، لا سيما السهول الغنية والخصبة، من أصحابها الموريسكيين. هذه الأراضي، التي هجرها أهلها أو طردوا منها قسرًا، وُضعت تحت سيطرة أسياذ مسيحيين جدد، مما أدى إلى تغيير جذري في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المستهدفة⁶³. لم تكن هذه المصادرات مجرد حيازة للأرض، بل كانت تهدف إلى تدمير القاعدة الاقتصادية للموريسكيين وتحويلها إلى أيدي المسيحيين، مما يعزز هيمنتهم الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من كل هذه الإجراءات التعسفية والخسائر المالية المتزايدة، ظل الإنتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي للموريسكيين يمثل قوة لا يستهان بها، مما زاد من رغبة المسيحيين في مصادرة المزيد من أملاكهم وتوزيعها على نبلاء إسبانيا. وقد أدت هذه الضغوط المتزايدة إلى شعور الموريسكيين بالخطر الشديد، ودفعهم ذلك إلى إرسال وفود ومقترحات إلى السلطات العليا لتنظيم الضرائب وتقليل الابتزاز.

إلا أن هذه المساعي قوبلت بالتعنت والرفض من قبل السلطات الإسبانية، مما أغلق أمامهم كل أبواب الحلول السلمية. وقد بلغت حركة المصادرة التي تبنتها محاكم التفتيش ذروتها في السنوات الخمس التي سبقت ثورة البشرات (1568-1571م). هذه الثورة لم تكن مجرد انتفاضة دينية أو ثقافية، بل كانت في الواقع تعبيرًا مباشرًا عن المقاومة اليائسة للموريسكيين ضد الاضطهاد الاقتصادي الممنهج ومصادرة أملاكهم⁶⁴.

لقد كانت هذه الثورة ذروة صراع مرير على البقاء الاقتصادي والهوية في وجه سياسات الدولة الإسبانية القائمة على الإقصاء والابتزاز، حيث كانوا محاصرين بين خيارين أحلاهما مر: إما الفقر المدقع أو التخلي عن هويتهم الثقافية والدينية. في النهاية، أدت هذه الثورة إلى طرد الموريسكيين بشكل نهائي من إسبانيا، مما يمثل نتيجًا لسياسة طويلة الأمد من الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي والديني.

⁶³ الصباغ. (1975). ص:131.

⁶⁴ كارديك. (1983). ص:109.

4. 3. الأسباب الثقافية:

لقد شكلت السياسات الإسبانية تجاه المجتمع الموريسكي في الأندلس، بعد سقوط الحكم الإسلامي، نموذجاً صارخاً للتمييز الممنهج والتجهيل المتعمد. فبعد قرون من المساهمات الحضارية والفنية والمعرفية التي قدمها هذا المجتمع، والتي فاقت ما عرفته مجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية قبل عصر النهضة، سعت السلطات الإسبانية إلى محو هذه الهوية الثقافية والعلمية. وقد تجلّى ذلك في حرمان الموريسكيين من تعليم اللغة العربية، التي كانت تمثل عماد هويتهم الثقافية والدينية، وأمرت بالاستيلاء على جميع المدارس التي كانت تُعنى بهذا التعليم. كما شملت هذه السياسات ملاحقة الفقهاء والمعلمين الذين كانوا يجازفون بتعليم الأطفال الموريسكيين سرّاً، في محاولة للحفاظ على جذورهم الثقافية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد ليشمل منع الموريسكيين من الالتحاق بالجامعات أو الحصول على أي شكل من أشكال الثقافة العلمية⁶⁵. و تؤكد بعض الوثائق الإسبانية على مدى قسوة هذه السياسات، حيث تشير إلى محاكمة أحد الموريسكيين من قبل محاكم التفتيش، ومعاقبته بـ 200 جلدة، وقضائه خمس سنوات كجذاف على ظهر السفن الإسبانية، لمجرد العثور على عدد من الكتب العربية في منزله⁶⁶. هذه الحادثة، وإن كانت فردية، إلا أنها تعكس النمط العام للاضطهاد الثقافي الذي كان يمارس ضد الموريسكيين، والذي كان يهدف إلى تجريدهم من كل ما يربطهم بتراثهم وهويتهم.

المقاومة الثقافية الموريسكية: في مواجهة هذا التهميش والتجهيل، لم يستسلم الموريسكيون، بل اتبعوا

أشكالاً مختلفة من المقاومة، كان أبرزها المقاومة الثقافية. تمثلت هذه المقاومة في رفضهم القاطع لكل شكل من أشكال الثقافة الإسبانية المفروضة عليهم، وتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم ودينهم. لقد أدرك الموريسكيون أن الحفاظ على تراثهم هو السبيل الوحيد للحفاظ على وجودهم وهويتهم في وجه محاولات الإذابة القسرية. إن التراث الموريسكي الأندلسي، كما تشير الدراسات التاريخية، لم يكن مقتصرًا على جانب واحد من جوانب الحياة، بل شمل كل مناحيها، من الفن والعمارة إلى العلوم والآداب، وحتى أدق تفاصيل الحياة اليومية⁶⁷. هذه الشمولية في التراث

⁶⁵ هلايلي. (2010). ص:154.

⁶⁶ كارديك. (1983). ص:69.

⁶⁷ حمادي (1989). ص:116.

تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن محاولة إذابة المجتمع الموريسكي في المجتمع الإسباني كانت محاولة محكوم عليها بالفشل منذ البداية، لأنها كانت تصطدم بهوية راسخة وتراث غني ومتجذر.

الواقع الاجتماعي: لإدراك الواقع الاجتماعي للموريسكيين، يمكننا النظر في القرارات والمراسيم التي صدرت بحقهم، والتي كانت تتدخل في أدق تفاصيل حياتهم. ففي موضوع الطعام، على سبيل المثال، حرص الموريسكيون على عدم تناول الأطعمة المحرمة في شريعتهم، وامتنعوا عن شرب الخمر، وهي ممارسات كانت تميزهم عن المجتمع الإسباني المسيحي. بل إنهم كانوا يذهبون إلى أبعد من ذلك، فإذا وقع أحدهم في هذه المحظورات، كان يعلم جيرانه بعدم التقرب منه، مما يدل على مدى تمسكهم بقيمتهم الدينية والاجتماعية، ورفضهم للاندماج الكامل في المجتمع الإسباني⁶⁸.

هذه العوامل، بالإضافة إلى الاضطهاد الاقتصادي والديني، تضافرت فيما بينها لتؤكد حتمية اللجوء إلى العمل العسكري الثوري. فبعد أن جرب الموريسكيون أساليب سياسية مختلفة، منها التقية والمقاومة الثقافية الحضارية، ووجدوا أن هذه الأساليب لم تجد نفعاً في مواجهة السياسات الإسبانية القمعية، لم يجدوا بداً من اللجوء إلى الأسلوب العسكري كخيار أخير للدفاع عن وجودهم وهويتهم.

وكان من أبرز تلك الثورات:

4. 4. ثورة حي البيازين⁶⁹ 1499م:

بعد سقوط غرناطة عام 1492م، مُنح المسلمون عهداً ومواثيق تضمن لهم حريتهم الدينية والثقافية. إلا أن هذه الوعود سرعان ما تآكلت تحت ضغط السياسات القمعية التي قادها الكاردينال المتشدد فرانسيسكو خمينيس دي سيسنيروس. خلافاً لنهج رئيس أساقفة غرناطة المعتدل، هيرناندو دي تالافيرا، حيث تبني خمينيس سياسة

⁶⁸ كارديك. (1983). ص: 30-33، يحيوي (2004). ص: 200.

⁶⁹ **حي البيازين:** روض البيازين جوفي مدينة غرناطة بناحية باب الدفاف أي شرقي غرناطة، يتميز بكثرة العمارة، يعد من أكبر أحياء غرناطة وأهمها. القلقشندي. (1915). ج: 5. ص: 207-209.

التنصير القسري والاضطهاد الممنهج، مما خلق حالة من الاحتقان والغضب في أوساط المسلمين، وجعل الأجواء مهيأة للثورة.

اندلعت الشرارة التي أشعلت الثورة. بعد أن قام أحد مفوضي الشرطة الإسبان بدخول حي البيازين، وهو المعقل الرئيسي للمسلمين في غرناطة، بهدف القبض على امرأة مسلمة كانت قد اعتنقت المسيحية ثم ارتدت عنها وعادت إلى الإسلام⁷⁰. حيث قام المفوض باعتقالها مع أولادها بشكل عنيف ومهين، وساقهم بالقوة نحو السجن. كان هذا المشهد العلني للاعتداء على حرمة امرأة وأسرتهام صادمًا وغير مسبوق بالنسبة للمسلمين، الذين تجمعوا حول المشهد. انطلقت استغاثة المرأة، طالبة الحماية من إخوانها في الدين، مما أثار حمية الحاضرين⁷¹.

تدخل المسلمون على الفور، مطالبين المفوض ورجاله بإطلاق سراح المرأة وأولادها، مؤكدين أنها لم ترتكب جرماً يستدعي هذا التعامل. فرد المفوض بعنف ووجه تهديدات للمتجمهرين، مما أدى إلى نشوب مشادة كلامية تطورت إلى اشتباك. وفي خضم الفوضى، قام أحد المسلمين برمي المفوض بحجر أدى إلى مقتله، بينما لاذ مساعده بالفرار. على إثر هذه الحادثة، انتشر الخبر كالنار في الهشيم، وبدأ الناس يتنادون لحمل السلاح دفاعاً عن دينهم وحرمتهم وكرامتهم⁷².

وصلت أنباء الثورة ومقتل المفوض إلى الكاردينال خمينيس، الذي كان يقيم في قصر الحمراء. وعلى الفور، أمر بإغلاق بوابات القصر واستدعى حاكم غرناطة العسكري، الكونت دي تينديا، مع جنوده. كان خمينيس يراهن على أن المسلمين يحترمون الكونت ويثقون به. وعندما وصل الكونت تينديا، وجد أن أهالي البيازين الثائرين قد أحاطوا بقصر الحمراء. فخاطبهم الكونت، مناشداً إياهم التزام الهدوء والعودة إلى حيهم، ووعدهم

⁷⁰ بشتاوي. (2000). ص:136.

⁷¹ الكتاني. (2005). ص:62.

⁷² حومد. (1988). ص:270.

بالنظر في مشاكلهم وإيجاد حل عادل. وبعد مشاورات فيما بينهم، قرر الأهالي منح ثقتهم للكونت والانسحاب إلى البيازين في انتظار ما ستسفر عنه الوساطة⁷³.

قام الكونت دي تينديا برفع تقرير مفصل إلى الملكة إيزابيلا، موضحاً تطورات الأحداث ومحملاً الكاردينال خمينيس مسؤولية اندلاع الثورة بسبب سياساته المتطرفة. فاستدعت الملكة الكاردينال لمحاسبته، لكنه نجح في قلب الموقف لصالحه. حيث أصر على أن سياسة اللين والتسامح مع المسلمين لن تؤدي إلا إلى تمرد أكبر، وأن هذه الانتفاضة هي الدليل على ذلك. اقتنعت الملكة إيزابيلا بوجهة نظره، وانتهت الجلسة بتبني الحل الذي اقترحه خمينيس: إما التصير أو مغادرة غرناطة. أصيب المسلمون بخيبة أمل مريرة حين علموا بإصرار الملكين على هذا الخيار ورفض أي اتفاق يحفظ حقوقهم، مما أوجع روح الثورة من جديد⁷⁴.

أصدر الملكان الكاثوليكيان، فرديناند وإيزابيلا، مرسوماً ملكياً عام 1499م يهدف إلى القضاء النهائي على الوجود الإسلامي في غرناطة. نص المرسوم على ملاحقة كل من لم يلتزم بالتعاليم الكاثوليكية، وإغلاق المساجد، ومنع المسلمين من ممارسة أي طقوس أو استخدام لغتهم. كما صدر مرسوم آخر يمنع أي مسلم من خارج غرناطة من دخولها، خوفاً من إشعال حماس مسلمي المدينة⁷⁵. وقد أرسل الكونت دي تينديا، بإقناع من خمينيس حملة عسكرية لسحق الثوار في البيازين. ورغم أن المسلمين واجهوا الحملة بشجاعة نادرة، إلا أن القوة العسكرية الإسبانية تمكنت من إلحاق الهزيمة بهم. كادت الأمور أن تتطور إلى مذبحه لولا وساطة رئيس الأساقفة المعتدل "تالافيرا"، التي أدت إلى عقد اتفاق استسلام. بموجب هذا الاتفاق، حصل الثوار على عفو عام مقابل قبولهم التصير⁷⁶.

نتائج الثورة: بعد قمع الثورة، بدأت السلطات الإسبانية في تطبيق سياسة عزل حيث تم تجميع المسلمين في أحياء خاصة بهم لتسهيل السيطرة عليهم. كما مُنع أي أندلسي (موريسكي) من دخول غرناطة حتى لا يختلط

⁷³ جمال الدين. (1991). ص:79.

⁷⁴ بشتاوي. (2000). ص:135.

⁷⁵ الشمري. (2014). ص:184-185.

⁷⁶ رزوق. (1998). ص:59.

بأبناء دينه فترتفع معنوياته الثورية⁷⁷. ورغم الهزيمة، لم تخمد جذوة المقاومة. فقد فرّ أربعون من قادة الانتفاضة إلى جبال البشترات، حيث أسسوا حكومة أندلسية مستقلة، مقتنعين باستحالة التعايش مع الإسبان⁷⁸.

كانت هذه الثورة بمثابة نهاية لعهد التعايش الهش الذي ساد بعد سقوط غرناطة، وبداية لمرحلة جديدة من المقاومة المسلحة والسرية التي استمرت لأكثر من قرن.

4. 5. ثورة جبل البشترات الأولى 1499-1500م:

بعد قمع انتفاضة البيازين في غرناطة، وما تبعها من مراسيم ملكية قاسية أوجبت التصير القسري أو الرحيل، وجد المسلمون أنفسهم أمام خيارات محدودة. فبينما رضخ معظم سكان غرناطة للمراسيم الملكية القشتالية، اختار عدد كبير منهم ترك المدينة والالتحاق بإخوانهم في جبال البشترات الوعرة، الواقعة جنوب غرناطة.

في أواخر العام 1499م، تجمعت فلول المقاومة من مسلمي غرناطة والمنفيين في جبال البشترات، واتخذوا من مدينة "قولجر" الحصينة، الواقعة في سفح جبل الثلج، قاعدة لهم. من هذه القاعدة، شن الثوار هجمات متكررة على الحاميات النصرانية في مرج غرناطة، وحققت هذه الهجمات نجاحات أولية أذكت حماسهم وشجعت أعداداً متزايدة من سكان غرناطة والمناطق المجاورة على الانضمام إليهم، مما أدى إلى تشكيل جبهة موحدة ضد القوات الإسبانية⁷⁹.

في الثامن عشر من كانون الأول عام 1499م، اندلعت الثورة بشكل واسع في جبال البشترات، مستفيدة من طبيعة المنطقة الوعرة التي سهّلت تحصين القرى والمدن⁸⁰. ووصلت أنباء الثورة إلى الملكة إيزابيلا، التي كلفت الكونت دي تنديا وغونزالو فرنانديث دي كوردوبا **Gonzalo Fernandez de Córdoba**⁸¹ بإخمادها. وعند

⁷⁷ حاملة. (1980). ص: 78.

⁷⁸ رزوق. (1998). ص: 60.

⁷⁹ Rodriguez. (1939). P:54.

⁸⁰ بشتاوي. (2000). ص: 137.

⁸¹ غونزالو فرنانديث دي كوردوبا **Gonzalo Fernandez de Córdoba**: قائد الأندلسي في خدمة الملوك الكاثوليك ولد في مدينة مونتيلا عام 1453م، سنوات خدمته (1479-1504م) لقب بالكابتن الكبير، ويعرف بكونه أب حرب الخنادق ووحدات المشاة التي عرفت فيما بعد باسم تيرسيو كما حارب تحت رايته العديد من الرجال ذوي النفوذ مثل فرانثيسكو بيثارو، تولى أكثر من منصب فقد كان كابتن شركة القادة بالحملات

وصول الجيش الإسباني، استخدم الثوار تكتيكاً دفاعياً مبتكراً؛ حيث قاموا بفتح أقنية المياه على الأرض، مما أعاق حركة خيول الإسبان وأدى إلى نشوب معركة عنيفة تكبد فيها الإسبان خسائر فادحة. ورغم هذا الصمود، اضطر المسلمون في النهاية إلى التراجع والانسحاب بسبب قلة الرجال والأسلحة⁸².

اتسمت الحملة الإسبانية بإجراءات عقابية شديدة؛ فقد قامت القوات بتدمير منهجي لكل ما تمر به في طريقها. ومن أبرز فصول هذه الوحشية، قيامهم بقتل جميع أفراد قرية "غويخار سيرا" من نساء وأطفال وشيوخ، انتقاماً من أولئك الذين انضموا إلى الثورة في البشترات⁸³. وبعد تراجع الثوار، دخل الجيش الإسباني المدينة، وارتكب مذابح جماعية. أما قادة الثورة، فقد رفضوا الاستسلام واعتصموا في قلعة قولجر، ودافعوا عنها ببسالة. لكن الحصار والجوع والعطش أجبروهم على التفاوض مع الكونت دي تنديا. وعلى الرغم من حصولهم على ضمانات لحياتهم، إلا أن الإسبان نكثوا بعهودهم واسترقوا المدافعين⁸⁴.

لم يدم الهدوء طويلاً، ففي عام 1500م، عمل القادة الغرناطيون على إشعال الثورة من جديد في البشترات، قاد الثورة إبراهيم بن أمين، وتمكن الثوار من الاستيلاء على عدد من الحصون الاستراتيجية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وأرسل الملكان الكاثوليكيان الكونت دي تنديا مرة أخرى على رأس خمسة آلاف رجل لوقف توسع سيطرة المسلمين⁸⁵.

لكن بعد شهرين من القتال، اتضح أن جهود الكونت دي تنديا والقرطبي لم تكن كافية لقمع ثورة البشترات المتصاعدة. لذا، ناشدوا الملك فرديناند بالتدخل شخصياً. وفي العام 1500م، تولى الملك فرديناند قيادة الحملة بنفسه، وتوجه بجيش كبير إلى البشترات. حيث قام فرديناند باحتلال عدد من القرى، واستمر في التقدم للقضاء

إلى نابولي وملازم عام بوليا وكالابريا شارك في حرب غرناطة ودوق تيرانوفا وسانتانجيلو وأندريا ومونتالتو وسييسا، توفي عام 1515م. de Osma, Antonio. (1998). P:3-8.

⁸² حومد. (1988). ص:274.

⁸³ رزوق. (1998). ص:60.

⁸⁴ Rodriguez. (1939). P:62.

⁸⁵ الكتاني. (2005). ص:62.

على التجمعات الرئيسية للثوار. وبعد شهر من القتال الشرس، تم إخضاع المنطقة بالكامل، وأخذ العديد من السكان كرهائن، ونسفت المساجد، وقتل العديد من النساء والأطفال⁸⁶.

نتائج الثورة: أسفرت هذه الأحداث عن عواقب وخيمة على الوجود الإسلامي في غرناطة. حيث تم تحويل مسجد غرناطة الرئيسي إلى كنيسة، وكذلك مسجد البيازين الذي تحول إلى كنيسة ومدرسة سُميت "مدرسة المخلص". وفي مدينة غرناطة وحدها، تم تنصير أكثر من خمسين ألف شخص قسراً، وأجبروا على ارتداء ملابس معينة، والتخلي عن لغتهم وتقاليدهم وأسمائهم العربية، واعتناق المسيحية. كما تم تسليم جميع الأسلحة والقلاع التي كانت بحوزة المسلمين، ودفعوا مبلغاً ضخماً قدره 50 ألف دوقة ذهبية. علاوة على ذلك، أرسلت السلطات الإسبانية عدداً من المبشرين لاستخدام كافة الوسائل الممكنة لإنجاح مهمة التنصير الشامل⁸⁷.

4. 6. ثورة بلنسية 1526م:

تُعدّ الثورة الموريسكية في مملكة بلنسية، التي اندلعت في الربع الأول من القرن السادس عشر، محطة مفصلية في تاريخ الصراع الديني والسياسي في إسبانيا بعد سقوط الأندلس. كانت هذه الثورة بمثابة رد فعل عنيف على السياسات القسرية التي انتهجتها السلطات الإسبانية لإجبار المسلمين على اعتناق المسيحية، والمعروفة بالتعهد القسري.

وفي عام 1526م، بدأت سلسلة من الإجراءات الإمبراطورية القمعية ضد الموريسكيين، شملت نزع أسلحتهم، وإغلاق مساجدهم، وإجبارهم على حضور القداس المسيحي. وتجاوز الأمر ذلك إلى إصدار أمر ملكي يقضي بطرد كل موريسكي لم يتعمد من منزله ومن المملكة نهائياً، على أن يتم تنفيذ هذا القرار قبل نهاية كانون الثاني من نفس العام⁸⁸.

⁸⁶ Soler. (1941). P:87.

⁸⁷ حومد. (1988). ص:277.

⁸⁸ كارديك. (1983). ص:114.

بدأت بواذر الثورة في بلدة ابن الوزير، الواقعة ضمن نطاق مملكة بلنسية، حيث رفض سكانها استقبال المفوض الإسباني وأغلقوا أبوابهم في وجهه، معبرين بذلك عن تحديهم للسياسات القمعية المفروضة عليهم. وسرعان ما امتد هذا التحدي ليشمل القرى المجاورة، التي انضمت إلى حركة العصيان، ما أدى إلى تزايد أعداد الثائرين وتوسيع رقعة التمرد. تصاعد الموقف بشكل حاد، عندما أقدم السكان على قتل الإقطاعي لويس دي باياس، الذي كان يمارس ضغوطاً شديدة لإجبارهم على التتصر. ومع اتساع رقعة التمرد، تحرك الثوار من منطقة ابن الوزير نحو مدينة بيكوك، الواقعة على ضفاف النهر الكبير، في محاولة لتوسيع نطاق الثورة وتعزيز مواقفهم. لم يتأخر الرد الرسمي، حيث أعلن نائب الملك، الحرب على الثوار المورييسكيين. وقاد حملة عسكرية ضخمة قوامها خمسة آلاف جندي، مزودين بالمدافع، متوجهاً نحو الحصن الذي تحصن فيه الثوار. وعلى الرغم من افتقار المورييسكيين للأسلحة الكافية، تمكنوا من إلحاق خسائر كبيرة بالقوات الإسبانية⁸⁹.

وفي مواجهة هذا التمرد المتصاعد، اتخذ مجلس الدولة الإسباني قراراً حاسماً بتطبيق نفس الإجراءات الصارمة التي فُرضت سابقاً على مسلمي غرناطة. والتي تضمنت إجبار جميع المسلمين على اعتناق المسيحية، مع السماح لهم مؤقتاً بالاحتفاظ بلغتهم وملابسهم لمدة عشر سنوات فقط. كما تضمنت بعض الامتيازات المحدودة في مسائل الزواج والضرائب، والتي اعتُبرت آنذاك أقصى ما يمكن تقديمه في ظل الظروف السياسية الضاغطة⁹⁰.

وفي محاولة أخيرة لاستئناف هذه القرارات القاسية، أرسل المورييسكيون وفدًا إلى مدريد في عام 1526م لعرض مظالمهم أمام الإمبراطور شارل الخامس. وقد استجاب الإمبراطور بتشكيل محكمة خاصة، ضمت نواباً ورجال دين وقادة وقضاة تحقيق، برئاسة المحقق العام، للنظر في شكاوى المورييسكيين وتحديد شرعية التصير القسري الذي فُرض عليهم. وقد جاء قرار المحكمة صادمًا للمورييسكيين؛ حيث أقر بأن التصير الذي وقع على المسلمين كان صحيحاً ولا يشوبه أي عيب من الناحية الشرعية. وبناءً على هذا الحكم الجائر، صدر مرسوم

⁸⁹ حومد. (1988). ص: 284-285.

⁹⁰ عنان. (1966). ص: 354.

ملكي يلزم جميع المسلمين الذين اعتنقوا المسيحية بالإكراه بالبقاء في إسبانيا كمسيحيين رسميين، ويقضي بإعدام ومصادرة أملاك كل من يجرؤ على الارتداد عن الدين الجديد. هذا القرار وضع حدًا لأي أمل للموريسكيين في استعادة حريتهم الدينية، ومثل بداية مرحلة جديدة من القمع والاضطهاد⁹¹.

4. 7. ثورة غرناطة الكبرى (البشرات الثانية) 1568-1571م:

خلافاً للاعتقاد الشائع بأن الوجود الإسلامي في الأندلس انتهى باستسلام سلبى، شهدت جبال البشرات في الربع الأخير من القرن السادس عشر اندلاع "ثورة غرناطة الكبرى". وتُعد هذه الثورة أعظم انتفاضة مسلحة وأكثرها تنظيماً قام بها الموريسكيون ضد القمع الإسباني، وكانت بمثابة المحاولة الأخيرة واليائسة للحفاظ على هويتهم ووجودهم في وجه سياسات التصفية العرقية والدينية التي انتهجها الملك فيليب الثاني Philip II⁹². كان السبب المباشر لاندلاع الثورة هو المرسوم الملكي الذي أصدره فيليب الثاني عام 1567م، والذي هدف إلى القضاء التام على كل ما تبقى من الهوية العربية والإسلامية، حيث نص المرسوم على حظر اللغة العربية بشكل كامل، ومنع ارتداء الملابس التقليدية، وحظر استخدام الحمامات العامة، وفرض التخلي عن الأسماء والألقاب العربية. وقد كانت عقوبة مخالفة هذه القوانين غالباً ما تصل إلى الموت حرقاً في الساحات العامة على يد محاكم التفتيش⁹³. أثار هذا المرسوم الرعب في نفوس الموريسكيين، الذين أدركوا أن السلطات مصممة على اقتلاع جذورهم بشكل نهائي. في البداية، سلك زعماء الموريسكيين الطرق السلمية، ورفعوا عرائض احتجاج إلى رئيس المجلس الملكي، ثم إلى المحقق العام، وأخيراً إلى الملك فيليب الثاني نفسه، مطالبين بإلغاء القانون أو تخفيفه. لكن كل محاولاتهم قوبلت بالإهمال والإهانة⁹⁴، مما أوصلهم إلى قناعة بأن المقاومة المسلحة هي السبيل الوحيد

⁹¹ عنان. (1966). ص: 351-352.

⁹² الملك فيليب الثاني Philip II (1527-1598م): ولد الملك فيليب الثاني Philip II في مدينة بلد الوليد Valladolid شمالي إسبانيا في عام 1527، وكان الوريث الشرعي الأسرة هابسبورغ Habsburg الملكية من والده كارل الخامس Karl امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة كارل الأول الإسباني)، وزوجته إيزابيلا Isabella ابنة ملك البرتغال. تلقى فيليب الثاني في طفولته وفتوته تربية ملكية ممتازة، أدت إلى تبلور شخصيته المثقفة النشيطة التي أهلته لمساعدة والدته على حكم الامبراطورية في أثناء غياب والده المتكرر عن عاصمة الامبراطورية، وحتى بعد وفاتها بمساعدة مستشارين وبمراقبة والده. الموسوعة العربية. (2006). مج: 5. ص: 52.

⁹³ حومد. (1988). ص: 290.

⁹⁴ عنان. (1966). ص: 360-361.

للدفاع عن وجودهم وكرامتهم. أدرك قادة الثورة أن نجاحها يعتمد على تحقيق هدفين متكاملين، هما التعبئة الداخلية الواسعة والدعم الخارجي الفعال. فعلى الصعيد الداخلي، تحايل المورييسكيون على السلطات الإسبانية بحجة جمع الأموال لبناء مستشفى للفقراء، وحصلوا على ترخيص ملكي بذلك. واستغلوا هذا الغطاء للتجول بين القرى والمدن، ليس فقط لجمع الأموال للثورة، بل أيضاً لحشد الرجال وتنظيم الصفوف، حيث قُدر عدد المقاتلين المحتملين بنحو 45 ألفاً. أما على الصعيد الخارجي، فقد أرسلوا وفوداً سرية إلى شمال إفريقيا، وحصلوا على وعود بالدعم من شريف مراكش⁹⁵، وقد كان من المقرر أن تبدأ الثورة في "الخميس المقدس" عام 1568م لاستغلال انشغال الإسبان بالاحتفالات، لكن تسرب الأخبار أجبر الثوار على تأجيل الموعد والاستمرار في الاستعداد السري. وفي ليلة عيد الميلاد من نفس العام، أعلن ممثلون عن مسلمي غرناطة والبشرات تبرؤهم من المسيحية رسمياً⁹⁶، وقرروا تنصيب ملك عليهم لتوحيد صفوفهم. وقع الاختيار على شاب من حي البيازين، يُدعى فرناندو دي فالور **Fernando de Valor**⁹⁷، وهو من سلالة بني أمية، فبايعوه ملكاً عليهم وتسمى باسم محمد بن أمية. وفور تنويجه، بدأ ابن أمية بتنظيم قواته، فأرسل القادة لإشعال الثورة في مختلف الأنحاء، كما جدد طلب الدعم من الجزائر والمغرب. وقد اتخذت الثورة شكل حرب عصابات شرسة في جبال البشرات الوعرة، وحققت في أيامها الأولى انتصارات مذهلة، حيث تمكن الثوار من تحرير العديد من الحصون والقرى، وألحقوا خسائر فادحة بالقوات الإسبانية⁹⁸.

وقد فوجئ فيليب الثاني بقوة الثورة، وأسند مهمة قمعها إلى أخيه غير الشرعي، **دون خوان النمساوي**، الذي وصل إلى غرناطة في نيسان 1569م. اتبع دون خوان سياسة الأرض المحروقة وكان أول قرار له هو التهجير القسري لجميع الذكور من سكان غرناطة القادرين على حمل السلاح إلى قشتالة، لمنعهم من الانضمام

⁹⁵ حومد. (1988). ص: 291-292.

⁹⁶ بشتاوي. (1983). ب. ص: 150.

⁹⁷ فرناندو دي فالور **Fernando de Valor**: وهو قائد أندلسي مسلم قاد ثورة مسلمي الأندلس ضد الملك فيليب الثاني، التي عرفت بحرب البشرات ولد محمد عام 1520م لأسرة مورييسكية، وعمل قبل حرب البشرات عضواً ببلدية غرناطة، توفي عام 1568م. (Mercer. (1910).

P:367

⁹⁸ الصباغ. (1975). ص: 163.

إلى الثوار. وقد خاض المورييسكيون معارك بطولية لأكثر من عامين، لكن التفوق العسكري الإسباني كان ساحقاً. وبعد فشل عدة محاولات للصلح، شن دون خوان هجوماً شاملاً على معقل الثوار، وحاصروهم في الكهوف والمناطق الجبلية. ومع حلول شتاء 1571م القارص، وصعوبة الاستمرار في القتال، قبل من تبقى من الثوار عرضاً بالاستسلام مقابل تأمين حياتهم. انتهت الثورة بشكل مأساوي في منتصف عام 1571م، بعد استشهاد ما يقارب 20 ألف مورييسكي، واستعباد ونفي عشرات الآلاف⁹⁹. لكن النتيجة الأخطر كانت قرار الطرد الداخلي الذي أصدره فيليب الثاني في 1 تشرين الثاني 1570م، والذي قضى بترحيل جميع المورييسكيين من مملكة غرناطة ونشيتهم في مختلف مناطق إسبانيا، فبعد أن أثبتت ثورة البشترات أن المورييسكيين لن يتخلوا عن هويتهم، بدأت السلطات الإسبانية تقتنع بأن الحل الوحيد "للمشكلة المورييسكية" هو الطرد الكامل من إسبانيا، وهو ما تم بالفعل بعد أربعة عقود.

5. الطرد النهائي للمورييسكيين خارج الأندلس 1609م:

منذ مطلع القرن السادس عشر، واجهت إسبانيا تحدياً وجودياً تمثل في التعامل مع المورييسكيين، متأرجحة بين خيارى التنصير القسري أو النفي الكامل. تجسدت هذه السياسة رسمياً في مرسوم الإمبراطور شارل الخامس عام 1523م، الذي فرض المسيحية على المورييسكيين بكافة الوسائل المتاحة. غير أن ثورة غرناطة الكبرى (1570-1568م) مثلت نقطة تحول حاسمة، حيث رسخت قناعة البلاط الملكي بأن استمرار وجود هذه الفئة داخل البلاد يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار الاجتماعي والديني للمملكة¹⁰⁰.

5. 1. الترحيل الداخلي: مقدمة للطرد الشامل (1570م):

لم تكن ثورة البشترات في غرناطة مجرد انتفاضة محلية، بل كانت بمثابة اختبار لمدى جدية التحدي المورييسكي. كان المورييسكيون يمثلون الأغلبية الساحقة في مملكة غرناطة، حيث تراوح عددهم بين 120 ألفاً

⁹⁹ بشتاوي. (1983. ب). ص: 163-164.

¹⁰⁰ حتاملة. (2000). ص: 807.

و155 ألف نسمة. وأمام هذا الواقع، أصدر المجلس الملكي في آذار 1570م مرسومًا تاريخيًا قضى بترحيلهم القسري من غرناطة¹⁰¹. ويُقل ما يقارب 80 ألف شخص إلى مناطق متفرقة داخل إسبانيا، مثل بلنسية وقشتالة وقرطبة وإشبيلية، في محاولة لتشيتت قواهم. وقد صودرت أملاكهم، وحُوّل العديد منهم إلى عبيد في قصور النبلاء أو عمال في المزارع، بينما أُجبر آخرون على خدمة الأساطيل البحرية كمجدفين¹⁰². في خضم هذه المعاناة، استمرت محاكم التفتيش في ملاحقتهم، مما ضاعف من عقوبات الإعدام والاضطهاد. وكان الهدف من هذا التوزيع القسري هو تفكيك تجمعاتهم ومنع أي إمكانية لإعادة تنظيم صفوفهم أو التخطيط لثورات مستقبلية¹⁰³.

5. 2. الطرد النهائي (1609-1614م):

مع اعتلاء الملك فيليب الثالث العرش عام 1598م، ازداد التوجه الإسباني نحو التشدد. فقد تلقى الملك تقارير متواترة عن محاولات الموريسكيين التخطيط لانتفاضات سرية، لا سيما في بلنسية وأراغون¹⁰⁴، مما عزز مخاوفه من تهديدهم السياسي والديني المستمر. وفي الرابع من نيسان عام 1609م، اتخذ مجلس الدولة قراره الحاسم بالطرد النهائي، رغم المعارضة التي أبداهها بعض النبلاء والكنيسة، وحتى محاكم التفتيش التي كانت تستفيد اقتصاديًا من مصادرة أملاك الموريسكيين¹⁰⁵.

وقد نص القرار على شروط بالغة القسوة، حيث ألزم الموريسكيون بالمغادرة خلال ثلاثة أيام فقط من تاريخ الإعلان، مع التوجه إلى موانئ محددة من قبل السلطات، والسماح لهم بحمل ما يمكن حمله يدويًا فقط. كما قضى القرار بمصادرة كافة ممتلكاتهم وبيوتهم، مانعًا بيعها أو حمايتها بأي شكل. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل فُرض الفصل العائلي في بعض الحالات القاسية، حيث مُنعت النساء من اصطحاب الأطفال دون الرابعة، وأُجبرت بعض الأمهات الإسبانيات الأصل على البقاء مع أولادهن بعد نفي أزواجهن الموريسكيين. وفي

¹⁰¹ قشتاليو. (2001). ص:20.

¹⁰² التميمي. (2000). ص:78.

¹⁰³ صالح طه. (1988). ص:69.

¹⁰⁴ حتاملة. (2000). ص:268.

¹⁰⁵ أورتيث وفانسون. (2013). ص:268.

محاولة للحفاظ على بعض الجوانب الاقتصادية، سُمح لنسبة محدودة، حوالي 6%، بالبقاء داخل البلاد، وذلك لخدمة الاقتصاد المحلي ووفقاً لاحتياجات الدولة¹⁰⁶.

بدأ تنفيذ القرار من مملكة بلنسية في أغسطس 1609م، حيث رُحل أكثر من 120 ألف موريسكي عبر السفن الملكية أو القوارب الخاصة، وسط أجواء من العداء والعنف المتزايد. ثم امتد القرار ليشمل بقية الممالك الإسبانية تبعاً: قشتالة في عام 1610م، وغرناطة في عام 1609م، وأراغون وكاتالونيا في عام 1610م، لتستمر عملية النفي حتى عام 1614م¹⁰⁷.

كانت نتائج هذا الطرد كارثية على إسبانيا، التي خسرت فئة سكانية نشطة ومساهمة بفاعلية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة. حيث شهد الإنتاج الزراعي والصناعي تراجعاً ملحوظاً منذ السنوات الأولى لعملية الطرد. على النقيض من ذلك، وجدت البلدان التي استقبلت الموريسكيين -لا سيما دول المغرب العربي- فيهم عنصراً منتجاً ومؤثراً. فقد أسهموا في تطوير أنماط الزراعة والحرف، وأدخلوا خبرات معمارية أندلسية مميزة للمدن الجديدة التي نشأت في شمال إفريقيا. كما حافظوا على العادات والتقاليد الأندلسية العريقة، التي سرعان ما اندمجت في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المضيفة، لتظل شاهداً حياً على حضارة زاهرة أُجبرت على الرحيل¹⁰⁸.

¹⁰⁶ التميمي. (2000). ص: 79.

¹⁰⁷ حتاملة. (2000). ص: 850-857.

¹⁰⁸ ستانلي لين (2012). ص: 76-88.

قائمة مصادر ومراجع الفصل الأول:

المصادر العربية:

- (1) ابن الخطيب، لسان الدين. (1973). الإحاطة في أخبار غرناطة. تح: عبد الله عنان. ط: 2. القاهرة: مصر. مكتبة الخانجي للنشر والطبع. ج: 1. ص: 616.
- (2) مؤلف مجهول. (2002). نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر. تح: ألفريد البستاني. ط: 1. تطوان: المغرب. المكتبة الثقافية الدينية. ص: 106.
- (3) الحموي، ياقوت. (1977). معجم البلدان. دار صادر. بيروت. ج: 4. ص: 501.
- (4) القلقشندي، شهاب الدين أحمد. (1915). صبح الأعشى في كتابة الإنشا. القاهرة. المطبعة الأميرية. ج: 5. ص: 537.

المراجع العربية:

- (1) بشتاوي، عادل سعيد. (2000). الأمة الأندلسية الشاهدة وتاريخ 100 عام من المواجهة والاضطهاد بعد سقوط غرناطة. بيروت: لبنان. دار صبح للطباعة. ص: 399.
- (2) بشتاوي، عادل سعيد. (1983). الأندلسيون المواركة. ط: 1. القاهرة: مصر. إنترناشيونال برس. ص: 342.
- (3) التميمي، عبد الجليل. (2000). دراسات جديدة في التاريخ الموريسكي. ط: 1. تونس. مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات. ص: 236.
- (4) جمال الدين، عبد الله. (1991). المسلمون المنصرون أو الموريسكيون الأندلسيون صفحة مهمة من تاريخ المسلمين في الأندلس. ط: 1. القاهرة: مصر. دار الصحو للنشر والتوزيع. ص: 541.

- (5) الحجي، عبد الرحمن. (1981). التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة. ط:2. بيروت: لبنان. دار القلم. ص: 606.
- (6) حتاملة، محمد عبده. (2000). الأندلس التاريخ والحضارة والمحنة دراسة شاملة. عمان: الأردن. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. ص: 1241.
- (7) حتاملة، محمد عبده. (1980). التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملوك الكاثوليكين. ط:1. عمان: الأردن. الجامعة الأردنية. ص: 181.
- (8) حمادي، عبد الله. (1989). المورسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس 1492-1616م. تونس: الجزائر. الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص: 148.
- (9) الحميد، عبد اللطيف. (1993). موقف الدولة العثمانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس. ط:1. الرياض: السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص: 296.
- (10) حومد، أسعد. (1988). محنة العرب في الأندلس. ط:2. بيروت: لبنان. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص: 476.
- (11) دويرات، حسين يوسف. (1993). المسلمون المدجنون في الأندلس. ط:1. القاهرة: مصر. جامعة الأزهر. ص: 72.
- (12) رضوان، نبيل عبد الحي. (1988). جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واستردادها. ط:1. مكة المكرمة. مكتبة الطالب الجامعي. ص: 570.
- (13) الزوبعي، بشرى. (د.ت). محاكم التفتيش الإسبانية 1480-1516م. عمان: الأردن. دار زهران للنشر والتوزيع. ص: 141.
- (14) رزوق، محمد. (1998). الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17. ط:3. أفريقيا الشرق. ص: 362.

- (15) الشمري، يوسف كاظم. (2014). دراسات في تاريخ الأندلس العلاقات السياسية لسلطنة غرناطة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي. ط:1. بيروت: لبنان. دار العلوم العربية. ص:368.
- (16) طه، عبد الواحد ذنون. (2004). دراسات أندلسية. ط:1. بنغازي: ليبيا. دار المدار الإسلامي. ص:262.
- (17) عبيد. إسحاق. (1978). محاكم التفتيش ونشأتها ونشاطها. ط:1. القاهرة: مصر. دار المعارف. ص:132.
- (18) عنان. محمد عبد الله. (1966). دولة الإسلام في الأندلس العصر الرابع نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين. ط:3. القاهرة: مصر. مطبعة لجنة التأليف والنشر. ص:550.
- (19) قشتاليو. محمد. (2001). حياة الموريسكوس الأخيرة بإسبانيا ودورهم خارجها. ط:1. تطوان: مطابع الشويخ. ص:84.
- (20) الكتاني. علي. (2005). انبعاث الإسلام في الأندلس. ط:1. بيروت: لبنان. دار الكتب العلمية. ص:463.
- (21) مصطفى. شاكرا. (1990). الأندلس في التاريخ. دمشق. منشورات وزارة الثقافة. ص:170.
- (22) مظهر. علي. (1947). محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال وغيرها. مصر. المكتبة العلمية. ص:152.
- (23) مؤنس. حسين. (1997). معالم تاريخ المغرب والأندلس، م: عادل أبو معطي ومحمد باب. ط:2. القاهرة: مصر. دار الرشاد. ص:518.
- (24) هلايلي، حنيفي. (2010). أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي. الجزائر. دار الهدى. ص:193.

(25) يحيى، جلال. (1999). تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر. الإسكندرية: مصر. المكتب الجامعي الحديث. ص:520.

(26) يحيوي، جمال. (2004). سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين 1492-1610م. الجزائر. دار هومة للنشر والتوزيع. ص:286.

المقالات العربية:

(1) الصباغ، ليلي. (1975، كانون الأول). ثورة مسلمي غرناطة عام 975هـ أواخر عام 1568م والدولة العثمانية. مجلة الأصالة، ع:27، الجزائر.

(2) كاظم، إلهام، الغزالي، مشتاق. حسين، نور. (2017). اضطهاد مسلمي الأندلس الموريسكيين في عهد شارل الأول 1516-1556. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع:20، العراق: الكوفة.

(3) الكحل، سمية، كروم، بومدين. (2018، نيسان). ظهور المصطلح الموريسكي ومحاولة اجتثاث الهوية الإسلامية في الأندلس. مجلة انثربولوجية الأديان. ع:21. تلمسان: المغرب. جامعة أبي بكر بلقايد.

المراجع المترجمة:

(1) إرينال، مارثيدس غارسيا. (2006). شتات أهل الأندلس. ط:1. تر: محمد فكري عبد السميع. مصر. المجلس الأعلى للثقافة. ص:232.

(2) أورتيث، أنطونيو دومينغيث. وفانسون، برنارد. (2013). ط:1. تاريخ الموريسكيين حياة ومأساة أقلية. تر: محمد بنيابة، مر: زينب بنيابة. الإمارات. هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة. ص:550.

- (3) باتريك، هارفي ليونارد. (1998). تاريخ الموريسكيين السياسي والاجتماعي والثقافي الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس. تر: عبد الواحد لؤلؤة. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ج:1. ص:836.
- (4) بيريز، جوزيف. (2011). التاريخ الوجيز لمحاكم التفتيش بإسبانيا، ط:1، تر: مصطفى أمادي. أبو ظبي. هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة. ص:290.
- (5) تشارلس لي، هنري. (1988). العرب والمسلمون في الأندلس بعد سقوط غرناطة. ط:1. تر: حسن سعيد الكرمي. بيروت. دار لبنان للطباعة والنشر. ص:215.
- (6) ديورانت، وول. (د.ت). قصة الحضارة. تر: عبد الحميد يونس. بيروت وتونس. دار الجيل والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. مج:6. ج:2. ص:287.
- (7) ستانلي لين، بول. (2012). قصة العرب في إسبانيا، ط:1، تر: علي الجارم. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ص:162.
- (8) فيشر، هيرت. (1999). أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية. ط:3. تر: زينب راشد وأحمد مصطفى. مصر. دار المعارف. ص:462.
- (9) كاريخال، مارمول. (2012). وقائع ثورة الموريسكيين. ط:1. تر: وسام جزر. مر: جمال عبد الرحمن. القاهرة. المركز القومي للترجمة. ج:1. ص:642.
- (10) كارديك، لوي. (1983). الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون. ط:1. تر: عبد الجليل التميمي. الجزائر. المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية. ص:198.
- (11) لونغاس، بدرو. (2010). حياة الموريسكيين الدينية. ط:1. تر: جمال عبد الرحمن. القاهرة. المركز القومي للترجمة. ص:290.
- الموسوعات:

وقائع المؤتمرات:

(1) بنتياز، رفائيل وبلانكو، سانشاز. (1992). المفاوضات بين محاكم التفتيش والجماعات

الإسلامية. ت: رضا مامي. أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية. ج:2.

(2) القلي، جان. (1990). تنصير الموريسكيين أو أسباب الفشل. ت: عبد الجليل التميمي. في

أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول مهن الموريسكيين الأندلسيين

وحياتهم الدينية وإشكالية التاريخ الموريسكي. زغوان.

المراجع الأجنبية:

- 1) Adam Graeme Mercer, Spain and Portugal, (University of California Libraries:1910)
- 2) Arié Rachel, El reino nasri de Granada (1232 – 1492) (Madrid: 1992)
- 3) Gtmenez A. Soler, Fernando el catolico (Madrid: 1941)
- 4) Harold kleinschmidt, Charles v: the world mperor (London: 2002) The New Encyclopedia, vol.3.
- 5) Hernando de Talavera, Católica impugnación, (Barcelona: 1961)
- 6) Juan Rodrguez, Historia de Espana (Oxford University: 1939)
- 7) Vaca de Osma, José Antonio, El Gran Capitán (Madrid: 1998)